



کتابخانه
موسسه شورای
اسلامی
۱۵۳

کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۳۶۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۸۶۹

کتاب مجموعه اسب القدر

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۳۳۸

۱۴۴۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجموعه اسب القدر

مؤلف:

مترجم:

شماره قفسه: ۱۵۳۳۸

شماره ثبت کتاب: ۹۰۸۶۹

جمهوری اسلامی ایران

مجموعه اسب القدر ۷۷



۱۵۳۳۸
۹۰۸۶۹

قاله الراعي بسم الله السلام

فهم ويطون الارض بعد ظهورها حاسنهم فيها بوابين دوانت
 خلقت درهم منهن واقوت عرضهم وشاقتهن في المنايا المقادير
 وحلوا الدنيا وما خلقوها وصنعتهم تحت التراب الجبابر
 وادعاه
 وانتهى الدنيا مكشفتها في الجبالها خضراء كاشرة
 على سطح عرشه وضعها لاهيا لادعاهم الوعد في الدنيا
 وان امره فيهم لايام جاهدوا ويراهم اخرها لا شكاية
 واصحوا فيهم والتركيب والنفث في اجسامهم عطلت ومقاص
 وحلوا بلادهم وارضيتهم في انوار النبوة الفخرية
 فان شروا الاقرب انتم فيهم مستبهم في عليها الاعاصير
 وادعاه
 فاحضر في تحت المنيعة ذلت ما دركته في السما والارض
 ولا دفع عن الحصى التي بنا وحف بها انهارها والرحيل
 ولا فادعاه عن المنيعة خيل ولا طير في التراب عباد

۱۴۴۷



بسم الله الرحمن الرحيم

مواهدكم الحمد لله حمدا كثيرا كما في الصلوة والسلام على رسوله

محمد وآله **وبعد فهذه** جملة كافلة بييان

صحيح العقود والالتزامات اذ كان لابد من موثقا

لمن احتاج الى شئ منها من المالكين لتوقف حصول

الامور المطلوبة منها شرعا على الاتيان بها على الوجه

المعتبر الذي ثبت كونه مثمرا كحصولها دون غيره

من الوجه فان نقل المالك من عين ومنفعة واباحة

الفرج وتطخ سلطنة النكاح والزام الذمة البرية بشئ

من

من الحقوق واستفاد ما في الذمة انما يكون بالطريق

العين لذلك شرعا دون مجرد القصد والتراضي من

التعاملين والمتناكحين الاتيان ان العدة لو رضيت

بالوطي لم يحل ذلك وان كانت خلية من الموانع و

صاحب المال لو قصد نقله الى غيره لم يكف ذلك اذ

لم ينقل المال عن ذلك المالك وكذا لو اتى كل واحد منهما

بغير اللفظ المعتبر لذلك شرعا تلك حدود الله فلا

تعتدوها **واعلم** ان العقد صيغة شرعية لا بد

لها من متناطيين ولو بالقوة يترتب عليها نقل ملك

او سقوط حق او حلق فرج او تسلط على تصرف **والعقد**

عقد البيع والعرض والرهن والصلح والقسم والحوالة
والكفالة والوديعة والعارية والوكالة والسبق والري
والجمالة والشركة والمضاربة والاجارة والمزارعة و
المساقاة والهبة والصدقة والعمد والحسن والوقف
والوصية والتلاح والكتابة وتضمن الجزيرة وفي حكم
ذلك الخلع والمبارات **والعقد** على ثلثة اصناف
لازم من الطرفين باعتبار اصله وهو الذي لا ينسلط
على صفحة الا بسبب اجتنبي وكذلك البيع والصلح والقسم
والحوالة والكفالة والاجارة والمزارعة والمساقاة
والصدقة والعمد والحسن والوقف والتلاح والكتابة

والسبق

والسبق والري **ولا**زم من احدهما خاصة وهو الذي
لا ينسلط على صفحة من طرف اللزوم الا بسبب اجتنبي وذلك
الرهن فانه لازم من طرف الراهن جائز من طرف المرتهن
ويلازمه الخلع والمبارات فان الزوجة لما كان لها
الرجوع في البذل وكان للزوج الرجوع معه فهو في توبة
النسخ فهو لازم من طرفه جائز من طرفها **وغير لازم**
من احدهما وهو الجائز في اصله وحكمه تنسلط
كل منهما على النسخ وقد يعرض له اللزوم بنذر
وما جرى مجراه وهو باقي العقود **والايقاع**
صيغة شرعية يكن فيها الواحد يتنرتب عليها قطع

وصلة او نقل ملك او استحقاق حق او عقوبة او سقوط
ذلك والايقاعات الطلاق والرجعة والظهار والايلاء
واللعان والعنق والتدبير والايهان والنذور والعهود
والحجر والسفينة والحكم ومعلوم ان الحجر للسفينة والفس
وغيرهما ضرب من الحكم وليس الاقرار من الايقاعات
لانه اخبار والمهين والايقاعات كونه انشاآت
اما البيع فاقسامه باعتبار النقد والنسيئة في الثمن
والثمن اربعة وباعتبار الاخبار برأس المال وعدمه
اربعة وباعتبار وجوب مساواة الثمن للمثمن وعدمه
تسمان فهذه عشرة اقسام بعد التامل لها يعرفات

فيها

ان فيها تداخل هذه هي النقد والنسيئة والتسلف
وبيع المال بالمالي وبيع المراكبة والمواضعة والتولية
والمساواة وبيع الربوي وغيره ومن ذلك الصف
ويشتمل البيع باعتبار آخر اقسام منها بيع العذر
ومنه بيع الملائم والمضامين وبيع الكهانة والمنازة
والعلامسة وغير ذلك والبيع المعلق على شرط او صفة
وبيع الشرط ومنه بيع خيار الشرط الذي منه بيع المرأة
والبيع المشتمل على اشتراط رد الثمن او مثله في مدة
معلومة واسترجاع البعير وبيع البراءة من عيب
معين او عيوب معينة او ما يدعي عيوب **ومن اقسام البيع**

البيع مع شرط بيع الكهنة قبل ظهورها عاما وان يند مع
 الضميمة وبدونها وبيعها بعد الظهور قبل في بدو الطلاق
 وبيع المزابية والمحاطة وبيع العربة وبيع الرطبة
 والتقبيل للشريك **واعلم** انه لا بد في كل عقد لانم ولو
 من احد الطرفين من وقوعه بالمعنى الصحيح الشرعي فلا يقع
 بغيره الا اذا لم يعلم المتعاقدان او احدهما ذلك وشق
 تعلمه عادة ولا بد من وقوع الايجاب والقبول بلفظ المضي
 وتقدير الايجاب على امية القولين وفورية القول بحيث
 بحيث لا يتخلل كلام اجنبي ولا سكوت طويل في العادة
 ولا يفسد التنفس والسعال ونحو ذلك بخلاف العقود المجازية

العقد

ويشترط

ويشترط ايضا ابتاعها بالانفاذ الصريحة في بابها فلا يقع
 البيع بلفظ الاجارة والتكاح بالعكس فان صراحة كل من
 هذه الالفاظ في غير بابها منتفية ويشترط في الالفاظ
 ايضا وقوعها باللفظ الصحيح العربي مع الامكان ويشترط
 صراحته في بابها ايضا فلو وقع البيع بغير ما
 تلتناه وعلم التراضي منهما كان معاطاة لا يلزم الا
 بذهاب احد العينين وكذا القول في الاجارة ونحوها
 بخلاف التكاح والطلاق ونحوهما فلا يقع اصلا فائدة
 كفي إشارة الاخرس الدالة على ارادة صبيح العقد
 والالفاظات ويترتب عليها اثرها وكذا العاجز

عن النطق للمريض ونحوه **فصل** التقدم
بيع الحال بالحال سواء كان معه شرط أم لا وسواء
كان الشرط خيارا أو سيقوط خيارا وصيغته
بعثك أو شريتك أو ملكتك هذا المتاع المعين
أو الموصوف الفلاني بعشرة دراهم أو بهذه العشرة
الدراهم أو بهذا الثوب أو بثوب صفتة كذا فيقول
قبلت أو ابتعت أو شريته أو اشتريته أو
تملكته ونحو ذلك ولا بد في الموصوف ثبنا ومثمنا
من وصفه بصفات السلم ولو كان عينا غائبة
كالأداة الفلانية ولم يكن رايها الآخر فلا بد من ذكر

أوصافها

أوصافها الموجبة لرفع الجهالة عنها متى كان أحد
المتعاقدين وكيلها جاز التصريح في الإيجاب لموكله
والقبول بذلك فيقول بعثك بالوكالة عن فلان
ويقول الآخر في القبول لموكله قبلت لموكلي فلان
ولو لم يصتح أحدهما بالوكالة كفي القصد لكن لا يعلم
ظاهرا وتوعده عن الموكل ^{بلى} أوله الأخبار القاصد
ولا يغيد ذلك تحتل الشاهد إلا على إقرار المقر ولو
أراد شرط شيء كتناجيل دين حال أو رهن بين كذا أو
ضمين قال بعثك هذا بكذا وشرطت عليك تأجيل
دينك الفلاني إلى سنة أو شرطت لك تأجيل ديني الفلاني

الى سنة او شرطت رهن كذا بدين كذا او تضمنين
فلان كذا او شرطت سقوط خيار المجلس من الجانبين
مثلا او سقط خيار الغبن او خيار الروبة كذلك
او شرطت لنفسي الخيار فدة سنة او لك اولى
وكذا او بعثت بشرط استيهاار زيد الى سنة
مثلا او بشرط انك من رددت الثمن او مثله آتية
استرجعت المبيع وتوذلك او بشرط البراءة
من عيب كذا وكذا او بالبراءة من جميع العيوب على
اصح القولين او بعثت ثمرة البستان الفلاني المبيعة
بكذا او منضمة الى ثمرة سنتين مثلا او منضمة

ال

الى البني الفلاني او بعثت هذه الاشجار وثمرتها
فانه يصح في هذه وان لم يكن قد ظهرت كما لو باع
حاملا وضمر البه الحمل ولو خرس العربة تبعا مثلا
قال بعثت ثمرة هذه الخلة تبعا لثمر موصوف
بصفات كذا وذكر صفات السلم ان كان الثمن مصنونا
والا اشار الى معين **فصل** بيع النسيئة ببيع
عين او مصنون في الذمة حالا بئمن مؤجل وصيغته
بعثت هذا المتاع بعشرة دراهم واجلتك في الثمن
الى شهر وكلما سبق من الشروط والاصالة والوكالة
آت هنا ولا ريب انه يشترط في الاجل هنا وفي كل موضع

يذكر كونه محروسا عن احتمال الزيادة والنقصان
لكونه غير معين في حد ذاته فلا يقع التأجيل بأدراك
الغلات وقدم المسافين ونحو ذلك **فصل**
بيع السلف هو بيع شيء موصوف في الذمة إلى أجل
بشأن حال معين أو مضمون وهو متبادل النسبة
وشرط ذكر الصفات التي لا محل في تفاوت القيمة
بسبب تفاوت الرغبات وقد ذكر الفقهاء المثل نوعين
الأنواع التي تكثر دورانها ويجوز فيه السلم صفات
مخصوصة على طريق التدريب للمكلف ليست تعلم
منها ما يجب ذكره في العقد من صفات مالم يتعرضوا

اليه

اليه ويجب أيضا أن يذكر موضع التسليم إن كان
المتعاقدان بصدد مفارقة موضع العقد قبل الحلول
كما لو كانا عربين مجتازين وكذا أحدهما والأحرط
ذكره مطلقا ويعتبر في أجل التسليم ما سبق من كونه
محروسا عن الزيادة والنقصان وتسليم الثمن
قبل التفريق والإيجاب السلم يقع بالسلفتك والسلمت
إليك من المشتري وبعثك ومملكك وما جرى مجراه
من البائع فلو كان السلم فيه خطئ قال أسلمت إليك
كذا في تفا رحنطة توسفيه عراقية حمراء كبيرة
لحبت جديدة جيدة صريجة إلى شهرين مائة

في موضع كذا فقال المشتري قبلت فيقول البائع قبلت
ولو ابتدأ البائع بالاجابة فقال بعثك معار حنطة
لوسعه الى آخرها كذا موجهة الى كذا اسلحة في شرح
كذا فقال المشتري قبلت صح والمرجع في ذكر الاوصاف
الى العرف نكل وصف يتكلف الاعراض بسببه ونريد
القيمة ونقص ما يجتاز لم يامة يعتد بها يجب
التعرض اليه وغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق
ذكره من الشروط والخيارات هنا والظاهر انه لا يبيح
في السلم فيه او كونه معيناً مما تفاوت به القيمة
تفاوتاً ظاهراً **فصل** بيع الكالي بالكالي هو بيع

من
اشترى امانة من العبد
لانه لا يدين اشتراط ذكره
للاوصاف التي لها مدخل في
تفاوت القيمة والبلات من
العبد في السلم فيه صح

الدين

الدين بالكالي يجوز هبة وترك الهبة وقد ثبتت في السنة المطهرة
البيع عند كونه محرم وصيغته ان يقول بعثك ديني الخالي بدينك الخالي
او بعثك ديني الخالي بعشرة دراهم موجهة الى شهر فيقول
قبلت ومنه ان يسلف ديناً عليه في شيء مما يجوز للسلم فيه على امرين
كالراسل العشرة التي في دمت في نفا حنطة موصوف بصفاة مدخل للدين
مسلم في موضع كذا اوله عت الحاجة الى مثل ذلك كذا حنطة
غير مفيدة كبرها دينه ثم بعد تمام العقد وثبت العشرة في ذمة المشتري
بقاها ولو باع الدين بمضمون حال حاز ان لا يعد ديناً والظاهر انه
يصح ذلك وان كان الدين مؤقلاً لم يحل **المراخي** هو البيع
برأى الحال مع زيادة فلما يده فيه من الاجار برأسه المال ان لم يكن
المشتري عالماً به وتحتيقه انه ان جرى على ما وقع به الشراء للبائع
فصبيغته ان يقول بعد الاجار راتين بعثك كذا بما اشتريناه
وربح عشرة اربعتك كذا بما بذلت من الثمن فيه الى آخر صيغ البيع
السالفة وهي شركتك ومكثتك والمراخي صيغتان اخريان اخبرنا
ان يقول بعثك بما قام علي وربح كذا او بما هو علي كذا وربها هو علي

كذا ويرى كذا الثانية بعنك برأس المال ويرى كذا والفرق بين هذه الصيغ
الثلاث أن الأول لا يتناول إلا اثنين خاصة فلو بذل مالا في عمل لم يدر
نفسه فيه ما يبدل في مقابل ماله أو كونه مؤلفا ولا أنه قد نخرها لم يتناول
شيئا من ذلك للفظ وإنما أحسن بما قبل الصيغة وكذا الثالثة على الظاهر
الفرق بين وأما الثانية فأنه يندرج فيها جميع ما كان من المثل التي
تتعلق بالمتعلق بالاسترجاع مثل اجرة الدلال والقبول والحقول
والنكاح والنفقة والحياطة وفيه الصيغ واجرة ختان المملوك
وتطيين الدار ونحو ذلك إذا بذل اجرة ذلك كله ولا بد أن
يكونه تطيين الدار لا لكونها قد تجدد فيها غيره ما يقتضيه التطيين
وكذا اجرة الرعا لو بذل لها لو كان النفاش مقطوعا ولم يتجدد غيره
ومن ذلك اجرة البيت التي يحتفظ فيه المتاع فأنه من المؤن اللازمة
للاسترجاع بخلاف المؤن التي بها يقام الملك كمنفعة العبد التي
بها يقام عادة ومن جعلها اجرة مسكنة الذي لا بد منه وكذا اسوة
الضرورية وشمل علف الدابة واجرة الاصطبل وحمل الدابة
ونحو ذلك والفرق بين اجرة البيت الذي يحتفظ فيه المتاع واجرة

مسكن

مسكن العبد واصطبل الدابة لا يكاد يتحقق خصوصا إذا كان استغناء
العبد والدابة ليس بالمتجارة ولو زاد في العلف على المعتاد للقسمة
فمنها يدخل وكذا اجرة الطبيب إذا زال المرض ولم يكن حاد ثانيا
يذه ولو عمل شيء من هذه الاعمال بنفسه أو بغيره له ما يجتريه فإراد
ادخالها في البيع قال استثنى به كذا وعلت فيه ما يساوي كذا ثم
يبعد بذلك ويرى كذا واعلم أن بين صيغ الثلاث فروقا آخر
وهو أن الأول للبيع حيث يكون المتاع قد انتقل إلى ما بعد البيع
فلو انتقل إليه بالبيع أو بالهبة المشروط بالعوض ونحو ذلك لم يصح
البيع مرابحة بصيغة الأول بخلاف الثانية وبغيره على ذلك أن المبدول
خوض العمل باجرة مع أنه يندرج في قوله يندرج على ولا يبعد في الثالثة
أجزاء لو انتقل بالبيع وفي العرض والهبة المشروط بالعوض نظر
ولا يخفى أنه لا يصدق برأس المال والتمن وما يقوم به المتاع الآتي
فقبل به استغناء لافا صاحب المتاع بالتسليم أو اجري البيع على
عدة امتعة لا بعد واحد منها والمعاطاة كالعتاق في ذلك
القولية هي البيع برأس المال من غير زيادة ولا نقصان فلا بد من

الاخبار برأس المال الآ مع العلم به والصيغة معتك ما اشترى شيئا
 ولو قيلت اذا اشترى شيئا ثم قال وتنتك هذا العقد جازي في الرهن **وقال**
 وقيلتك السلعة احتل الجواز العتول ان يتول قبلت او قيلت ويلزم
 مثل ان لا قبل جسا وقد اوصفا ويشترط في التولية كون الثمن
 مثليا لهاخذ المولى مثل ما بذل فلوا اشتراه بعوض لم تجز التولية
 واشحن من ذلك بعض ما اذا انتقل العوض من البائع الى انسان
 فثله الشراء العقد وحكامه في التذكرة عن بعض الشافعية و
 حكى ايضا ما لو اشترى بعوض وقال فام على كذا وقد قيلت العقد
 بها فام على او يجوز ان ياتي الراء عقد التولية على صداقتها بلفظ القيام
 لو اراد الرجل التولية على ما اخذ من عوض الخلع ثم قال ان في ذلك وجهين
 لثا فعية وعندنا لا يجوز التولية في مثل هذه الاشياء ويجوز البيع
 لبعض المبيع تولية بلفظ بعثت ووليت بشرط تعيين البعض ولزم
 قسطنطين الثمن **فصل** والمواضعة هي الحاطة ما حوذة من الوضغ
 والمراد ههنا ان يبيع برأس المال ووضيعة معلومة وهي كالمواضعة
 في الاحكام والصيغة الا ان يضيف وضيفة كذا فيقول بعثتك هذا

بالتزينة

بما اشترى شيئا ووضيعة كذا ويكره في الرابحة والمواضعة نسبة الرهن
 والمواضعة الى المال بان يتول بعثتك برأس المال ويؤكل عشرة درهما
 او وضيفة درهم من كل عشرة **فصل** لو قال الثمن عاينة بعثتك
 برأس المال ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن تسعون ولو قال وضيفة
 درهم لكل عشرة فالخطة تسعة دراهم وجزء من احد عشر جزءا من درهم
 ولو قال بوضيعة العشرة درهما احتل كلاً من الامرين لاحتمال ان يكون
 الاضافة يعني من او بعض الملام على ان يكون المراد بوضيعة من العشرة
 درهما او العشرة درهما وتختل ان الاحمال التي لا ياتي لان العاينة
 لا يملك حيث ان وضيفة العشرة درهما لا يكون الا في العشرة الدراهم
 دون ما سواها من اجزاء الدرهم بدو نوع بان اللفظ لا يدينه من
 تقدير هو اما بوضيعة كل كل عشرة درهما او يقاس بوضيعة العشرة
 درهما وما جرى هذا المجرى وكل من التذكرة من تحت ولا ارجحية
 لاحدهما على الآخر **فصل** بيع المسامحة هو ابيع من غير تعرض
 الى ذكر راس المال وضيفة معلومة مما سبق ويوجد من ياتي
 الاتهام لما فيه من السلامة من التوقيع في الكتاب بعد او غلطاً ولما

من احد عشر جزءا من درهم
 تكون الثمن تسعون
 من احد عشر جزءا من درهم

بيع الربا فلا ينزح بصيغة الغايب فيه الترخيص الزيادة مع اتحاد
 الجنس وانقضاء ما يجوز منه الزيادة كالإبرة والزوجية وكذا القول
 في الصرف قائم لا يقتض بصيغة غيب في انضمام البيع ثم يشترط في
 قبل الترخيص والسلامة عن الربا ان العقد الجنس من الجاهلين وكذا في
 التنازل والكيون وبيع المزاينة يبيع ثمن التملك بعد قرضها ثم وان
 لم يشترط كون الثمن منها ويحقق لها في ذلك ثم ياتي الاستحجار المشرع
 وبيع المحاقلة يبيع الزرع يجب من جنسه وان قرض وبيع بعد
 حرمه سواء شرط الثمن من الزرع او كسب منه يبيع ارضه الى
 مع **فصل** يبيع العتالة بين الشريكين في الثمرة او الزرع بان
 يرض حصة احدهما فانه ثم يملكها شريكه بخلافه فينبطل وهي عقد صحيح
 لورود الثمن عليها ولازم لان الاصل في العتود الزوم الا ما اخرج
 دليل ودفع قضية كلام الاصحاب وصيغتها قبلت نصيب في هذه الثمرة
 بكذا فيقول قبلت او تشككت ومكها وجوب العوض مع سلامتها من
 الا فقه ولو تفتت فلا يشترط ولو تلفت البعض فان وقي الباقي بمال
 العتالة والا سقط عنه قدر ما تلفت ومن زاد المزدحم من قدر
 ما

مال العتالة فالزائد المستقبلي بائنه ولو نقص الحصة وحل هذه عقد
 براسه ام يرب من الصلح قال في الدرر والاشارة فيبيع بلفظ
 الصلح والمطل في ذلك مجال لان الربا يعم الصلح على الاصح ولا
 لا يتطل بقاء المعوض بعد القبض وليس يبعد ان يكون ذلك
 عقدا براسه **فصل** يبيع الفرفا فند كبيع المدايح وهو بيع ما في
 بطون الاموات وبيع الخصاميين وهو بيع ما في اهللاب الخول
 وبيع الكساة وهو ان يقول ادم ببيع الكساة فبطل اي ثوب
 وقعت فموتك بكذا او بيع الملاصة وهو ان يبيع غير ملاصدة
 غير انه متى لمسه وقع البيع وبيع المناذرة وهو ان يقول ان بذنت
 الى فتقاسمتي بكذا وهي عن البيع المعلق على شرط وهو ممكن
 الحصول عادة مثل بيعك ان دخل زيد الدار وعلم صفة وهو
 معلوم الحصول عادة مثل بيعك ان طلعت الشمس تبنيها ست
 الا والى المقهور يبيع الفاسد لا يجوز القرف فيه لقابض وهو
 مضنون عليه بمعنى انه لو عفا او تلفت بمال من الاحوال كان عليه
 ضمانه ويعين العيني بعتيته حين استوف وكذا في اعادة اشيائي الشرط

الواقع في العقد المأذوم يجب ان يكون لازما فلا يمنع الشرط من
 فعل الشرط كان لا فرق بين الاول والى الحكم لم يجز عليه لعدم قوله
 في او فوا بالعمود والشرط من جهة المعذور عليه والعمود اصل عليه
 وادار الموصوف عند شرط وطعم الاخر عصي الله والكثر الى العدم
 فائدة الشرط عندهم شرط الاخر على الشئ الثالث لا يبيع شرطا
 شرط من الشئ على غير الشرط في فلو قال يبيع عبدك عز فلا ان يبيع ان
 يبيع على مائة مثله فباعه على ذلك لم يبيع لانه خلاف مقتضى
 البيع بخلاف ما لو قال اعطى عبدك وعلى كذا او طلق زوجك
 وعلى كذا فانه اذا اعتق لوطى لزم العوض فان ذلك لما كان
 ذلك ولم يكن معاوضة كان المبيذول عز با من الجعالة ولو قال في
 العوض الاول ما قال على طريق الضمان فباع البالغ العبد لزيد
 بشرط ان يضمن عروجه لعدو المذكور من مائة مبيع والشرط
 وكان بغير شرط **فصل** الاقالة في بيع وليت بيعا في حق المتبا
 يعين وغيرهما فلا يشتبه به خيار المجلس ولا تنقذه لو كان المبيع
 مستحقا مشيورا او يقع في المبيع والبعض مع بقاء السلعة وثمنها

يجب الشئ والقيمة ولا يبيع بزيادة في الثمن ولا المثل ولا ينقص
 في احداهما ويستحب ان يبدل ثمننا في بيع كذا او ثمننا
 او اقلتك فيقبل الاخر ولو لم يمتد احداهما الاقالة فقال الاخر
 اقلتك في الاكثفا بالاستدعاء عن قبول المبيع فردد ولا يبيع
 ان القبول اولى **فصل** العرقن عقد جائز من الطرفين ثمرته
 عليك العين مع رد العوض في المثل المثل وفي العين القيمة
 ولا بد فيه من الجواب وقبول قايما لا يجاب فلا بد ان يكون بالقبول
 ولا يكون الدفع على وجه العرقن من غير لفظ في حصول الملك نعم يكون
 ذلك في الزمن كالمعاوضة في البيع فيشر اباة المقر فاذ اعقب
 العيق وجب العوض والذي يشاق اليه النظر ان المعاوضة في
 البيع بشرط ملك من لزل واستبره عاب احد العينين او بعضها و
 مقتضى هذا ان النكاح حاصل من المبيع على التقف من العينين
 يجب ان يكون للمشتري بخلاف الواقع للعرقن فانه لا يبر الا نحن
 الاذن في المقرن واباهة الاطاف فيجب ان يكون ثما العين المقرن
 بقاها على المقرن اذ لا معاوضة مماثلا لك بخلاف الاول ^{مستحب}

الايجاب ارضك او ممتلكك كذا وعوضه والا بد هذا
الوقت الثاني دون الاول لان رد العوض جزئيا منقول العوض
بمقتضى الهلك وشبهه استلزم كذا او هذه والفرقة ورد عوضه او تعويضه
او انتفع به ورد عوضه وكذا ذلك ولا بد من قبول اياها ^م
كثفت او اقرضت وكذا او خلا كالا فخذ على وجه الرضا
ولو بوكيد ويصح في عقد القرض اشتراط ما لا ينافي مقتضاها
لو شرط رهن او مئبنا به او بال اقرض على الاصح في الثبات كذا
ما لو شرط زيادة في العين او الصفة او زيادة العدة مثل ما لو
ط الدارم العبد عوض المكنة ولو فكتس فخر المكنة عوض
الصيغة لغى الشرط وصح القرض احوال اوله لان الزيادة في
الوقت والتسليم على حد سواء واما ان قلنا الرضا بالكنس
فبغني الرضا بالصحيح بطريق اولي ويصح اشتراط قرض اخر في
عقد القرض للمعترض او للمعترض ولا بعد ذلك زيادة لا كضمان
الزيادة في زيادة العين والصفة ويصح اشتراطها في القرض
في جوازه واذا طالب المترض في غير طلب فلا يحرم شرط او

او في غير جلد القرض مع عدم الشرط وذهب على المعترض الرضا مع
عدم العوض وحقيق العوض بان يكون قيمة المشرق موضع المطا
لية او بد وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض ظاهرة
مسألة الرهن عقد لازم من طرف الرهن خاصة فابدية
الوقوف للدين ليست في منه والايجاب فيه رهنك هذا على الوجه
الغلائي وعلى كل جز منه وشرطت كذا ما يحدود زمانه يكون
رهن وان يوضع على يد العدول الغلائي وان يكون بيدك او نحو
وكذا في سبعة مائة بعد شهر وكذا في العتول قبلت وانقضت
وما يجوز بجره ويجزى في الايجاب هذا وشبهه عندك او هذا من
عندك وكل ما ادب هذا الميعين وشرط وفقه باللفظ العزل
المنصيح العرج مع العقد والقطايق بين الايجاب والعتول
وعدم تقدم العتول بما عتد به في العادة وكونه بلفظ الحاشي
الذي هو صريح في الامتثال ولا يذبح في ذلك صفة هذا وشبهه عندك
لان اسم الاشياء مع ما بعد منقيد لهذا الميعين وقد اطلقوا على
الاكتفاء به هنا ولا يكتفى من شرط الرهن في عقد العتول عن العتول

لا وجب الرهن بعينه فبطل فصل ولو شرط فيه ان لا يبيع
الباذن فلان مثلاً وان لا يبيع الا بكراً فبطل ترد وفي البطلان
قوة ولو شرط عليه الرهن في بيع فاسد فظن لزوم فوج في البيع
ومثله ما لو ابرأت ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فبطلت النكاح
او وجب من واهبه بظن صحة العدة الاولى وكذا في عقد الرهن
قابل لشرط اذا لم يكن منافية لمقصود العقد ولم يثبت في الكتاب
اولاً انه ما يقتضي منعاً ولو شرط ان لا يبيع اصلاً لم يبيع لمنافاة
مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع العبد المسلم من كافر ولو شرط دخول
التمتع المجتهد في الرهن صح ولا يدخل بدونه على الاصح كما لا يدخل
الموجود ولو رهنه الى مدة معينة على انه لم يفتنه في الاجل كما في بيعها
فكل من الرهن والبيع فاسد وليس مضموناً في المدة لان الرهن فاسد
فيها بخلاف ما بعدها فانه في بيع فاسد ومن الاصول المتوفرة
ان كل عقد صحيح يرتب على صحيحه ضمان العين المتضمنة له على العا
بعين على انها لو طفت لان طوقها منه يضمن بماسده وكل عقد لا
يضمن بماسده صحيحه لا يضمن بماسده ويضمن اذا رهن على الورث

ان يضمن على كل جزء منه هذا من نظرك احتمال الاضحاك با داء
شي منه ولا يشترط صحة الرهن فبطلت الممتنعين المصونة على
التولين **مسألة** الصلح عند لازم من الطرفين شرعاً لقطع تنا
زع المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين واهل الحرب على ترك
الحرب الى امد تقتضيه المصلحة وصلح بين اهل العدل واهل الحرب
وصلح بين الزوجين اذا هتفت الشقاق بينهما بقبول الكفارة او اجماعها
وصلح بين المختلفين في المال وقد جرى بين المسلمين لقطع عتق
او منفعة من غير ان سبق حضوره والصيغة في الجميع متعارفة
قالا يجاب ما حكى على الاستحقة في ذلك من جميع المحتوي الرهن
بكذا ولو قال الماخر ما حكى على ما يستحقه في ذمتي من جميع الحقوق
الشرعية بكذا صح ولو اراد الصلح لقطع المنازعة طارها خاصة قال
ما حكى على قطع المنازعة بيني وبينك من عتق كذا بكذا وكجوز الصلح
على الاثر والاداء الصلح اعدل في نفسه وليس في ما على غير
العقود على الاصح الا انه فينبغي قاطبة عمود غنة الاول والبيع
وذلك فيما اذا لا في بيده انسان عمن فلا دعاها افراد عي دينا

في ذمة فاقضها كره على العين او الدين بما يتفقان عليه فان الصلح
هو بمنزلة البيع في نقل الملك وشبهه ما اذا اذاعه كره على دين او عين او دين
من غير سبق خصومة بما يستفاد عليه عندنا الثاني الاجارة ودفع في اذ
كان المصلح عليه منفعة كالوكان لا اذاعه عندنا الا في دين او عين او
منفعة فضا كره على شفعه فان الصلح هنا بينه فائدة الاجارة الثالث
الابراء والمطالبة ودفع في اذ كان له في ذمة دين فيؤديه ثم يبيع
على بعضه واعطى بعضه وهو هنا بينه فائدة الابراء الثالث العترة
ودفع في اذ ادعى عليه عديني لو وارثين مثلا فاقض لهما وصالحكم
سكن على ادهما فانه هنا بينه فائدة العترة الخامس العارية ودفع
في اذ ادعى عليه دارا مثلا فاقض لهما فضا كره على سكن حاسنة فان
الصلح هنا بينه فائدة العارية واصل القولين الزوم فيرسل صاحب
الدار الرجوع خلا فالشيخ وكيب في الصلح المتفق من الربا كما كيب
المتفق منه في البيع على الاصح فلو اختلف ثوبا قيمته دينار على ثم
صالح ما كره على درهمين لم يبيع ان كان العقد الغالب هو درهم
صالح به كذا فان ما اذا عتد الجثن واستوتا ان كان دراهم او دينار

وبيع الصلح على مثل حق الشفعة لا سقطا وعلى حق التجبر والولوية
اكتفى المدرسة وكوها وعلى اسقاط العين واكتفى وعلى ابراء المال
المعين على سقوط الزمرة معلومة وكوز الاستيلاء في عقد الصلح
كما كوز في البيع **المصلح** الضمان عقد فترت نقل المال من ذمة المضمون
عنه الى ذمة الضامن وصيغته صممت كرهما يستحقه في ذمة زيد
او تخلف كره او تكففت لو التزمت او اناضامن او ضامن او زعيم
او ما ادي هذا المعين والعتول فبقت او صممت او تكففت وكذا كره
ووافق او ادي او ادهم لم يكن ضمانا ولا كفى الكفاية ولا الا
شارة مع العترة على النطق ولا التفظ بالصيغة الغير الوضعية
مع العترة عليها الى اخر ما سبق بيانه كما جعت في العترة اللازمة
وكوز الضمان حالا وموجلا فان شرط اذاعه كونه مضبوطا
لا كثر اذ كره الغلطات او قدوم الحاج ولو شرط حالينا في متفقين
العقد ولم يمنع من شرطها وجب وزم استيلاء الكفاية مع تعيين المدة
وكا شرط الاداء من ادي بعينه فيقبل لو اختلف بعينه فلو شرط في وجه
وصيغة الضمان الموهل والمشرط فيه كذا ما سبق مع الضمان الثاني

واسترط الخيار كقولهم صفت لك اي كذا او شرطت لغيره الخيار شرط انك
 لو لم يشرط الا اذا كان المال المتعلق وكذا فيك وضمان العدة قد يكون
 مباحا عن المشتري بان يضمن المثل الواجب بالبيع قبل تسليمه وضمان عده
 ان ظهر عيب بالنسبة الى الارشع من او استحق ونقض الصبر فيه وقد
 يكون المثل في عدا بيع بان يضمن المثل قبل مجر قبضه متى خرج المبيع
 مستحق وكذا ارشع عيب المبيع مطلقا وكذا ارشع عيب المبيع ونقض
 المبيع فيه **فصل** الحالة عقد ثمنه كقول المالك من ذمة الى اخرى
 وصيغة العقد كل لعقل يد على النقل والنقل مثل احدثك على فلان
 بكذا فيقول قبلت او احدثت وشكك قبضك وذكر في التذكرة استغنى
 الى اخر صيغة ويشترط فيه كل ما يشترط في العقود اللازمة من الايجاب
 والقبول وكونها بالجارية وغيره كمال ما يشترط في باقي العقود
 الكسالة عقد ثمنه العقد بنفسه عليه حق وان كان ذلك الحق من
 المكسور الى مجلس الحكم وصيغة ثمنه من صيغة الضمان فانه عهد بالمال
 والكسالة بالنفس فيقول صفت لك بضاعة اما مطلقا او الى شهر
 او في الوقت الفلاني او كلفت او الزمت باحضاره او انما كلفت

حاله او شرطه لكن مع ضبط الاجل والحق الايجاب على ان كان المال
 انما كلفت به على ان ان احضره كان على كذا الزمة الاحضار خاصة ولو
 قال انما كلفت به على ان على كذا الى كذا ان لم احضره لزمه المال خاصة
 ولا يضمن انه لا بد من القبول والشرط الواضحة في هذا العقد تلزم اذا
 كانت جارية كغيره من العقود اللازمة **فصل** الوديعة من العقود
 الجارية من الطرفين فترها الاستنابة في الحفظ ويكون في الايجاب كل
 لفظ دل على الاستنابة في ذلك ولا ينعين له لفظ ولا عبارة مخصوصة
 ويكون في القبول ما دل على الرضا من قوله اودع فلان ولا يشترط في رتبته
 ومتى شرط الحفظ على وجه مخصوص فليس له الحفظ الا على ذلك
 الوجه **فصل** العارية عقد جارية من الطرفين ثمنه تسوية
 الانتفاع بالعين مع بقائها اما مطلقا او مدة معينة ولا ينعين
 له لفظ بل كل ما دل على هذا المعنى كاف في ذلك ويكون القبول الضمني
 وكل ما يشترط فيها من الشروط الجارية نافذ ومنها اشتراط الضمان
 على المستعير **فصل** الجعالة عقد جارية من الطرفين ثمنه اختيار
 المال المجهول او المقتدر شرعا او عرفا في مقابل عمل مقصود محتمل ولا بد

من صيغة ويكفي في ايجابها ما دل على العمل المخصوص بعرض شئ مرة جديدا
او دغلا واري اربى جوارى او من رة عيدي من بلد كذا اذ في يوم كذا انه كذا
او قلد حوض والقبول كفي فيه العمل وكل من فيها الضيق قبل الترويج في العمل
وكذا بعده الا بالنسبة الى ما مضى من العمل فان شئ الجاهل لا يستحق استحقاقه
من العمل **فصل** الاجارة عقد فرتة نقل المنفعة خاصة بعرض معلوم
مصول والايجاب آجر كل او اكبر يتك الدار النطانية شهر كذا او ملكك
سكنى هذه الدار شهر كذا ولا ينعقد بالنظر العارية ولا البيع بل يكون اجارة
قاسدة ولا بد من القبول وهو النظم الدال على الرضا قبلت اذ استأجرت
ونحوه وانما لان هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبارية ما اشتركت
الاعتدال الناذرة مثل فورية القبول وكونها بالعريية ويقتضي اشتراط ما لا
ينافي مقتضى العقد من الشروط النافذة العلوية حتى الخيار ويلزم شرط
فصل المزارعة معاملتة على الارض بمقتضى من فاء زرعها والايجاب
زارعك او عاملك على هذه الارض او سكنها اليك الفرج وما اشبه
وكذا مدة نصف سنة على ان الكلى متان نصف محاصلي مثلا والقبول قبلت
ونحوه وهو عقد لازم من الطرفين يطل بالنسائل ويعتبر فيه ما يعتد في العقود

اللازمة ويقتضي اشتراط السابغ الذي لا ينافي مقتضى العقد ولا يقتضي جاز
ولو شرط مع الخصم شيئا من ذهب او فضة جاز على كرا هبة **فصل**
المساواة معاملتة على الصول التجارية بالنسبة من شراها وما جرى مجرى الشر
وهي عقد لازم من الطرفين يطل بالنسائل والايجاب سبب فيك لوعا ملكك
ارسلت اليك هذا البستان لتعمل فيه مدة كذا اعني ان لك نصف ثمرته
مثلا وما جرى مجرى هذه المجري ولا بد من القبول لنظر ويقتضي الاشتراط فيه كما
سبق **فصل** الشركة عقد جاز من الطرفين ثمرته جواز الاذن في
التصرف لمن استخرج مالها بحيث لم يميز او الصيغة من مالها اشتركتا
وما جرى مجرى فحينئذ لقي منهما التصرف بما فيه الغبطة ولو اختلفت
احدا بالاذن جاز له التصرف خاصة مع الخلاق الا ان يتصرف
مع الغبطة كيف شاء متى شاء ولو قيد بوقت او موضع او وجه لم يحز
بجأزه ويجوز اشتراط السابغ ولو شرط التفاوت في الربح مع سادى
المالين او التساوي فيه مع تفاوتها فالبيع المطلق الا ان يختص ذو
الزيادة بالعمل او ما لا يولد فيه **فصل** الرضخ عقد من الطرفين
ثمرته جواز التجارة بالنسبة بمقتضى من البيع والايجاب قارضتك لرضختك

أو عاتقك على هذا المال الغلاني على أن الترخيص ينشأ نصفاً من مثلاً
والقول ما دل على الرضا ومهما شرط فيه من الشروط المجازية من البيع
على وجه مخصوص أو في جهة معينة أو على شخص معين أو إلى أحد
معين لم يجز للعامل تجاوزه **مسألة** الوكالة عقد جائز
من الطرفين ثبوته الاستنباط في التصرف واليجاب كل
لفظ دل على الرضا الاستنباط في التصرف مثل استغنيك
أو تملكك أو توفقت اليك أو بيع أو اشتراكاً كذا مثلاً أو
اعتق عبدي أو زوجتي من فلانة (أو طلقها) ونحو ذلك ولو قال الوكيل
وكنتي أن أفعل كذا فقال نعم أو أشار بما يدل على ذلك كفي في الإيجاب
والظاهر أن سائر العقود المجازية كذلك ويكون في القول كل ما يدل
على الرضا من قول أفعل ولا يشترط حورية وتنفيح بقدر كل منهما
فإذا نفي الوكيل استلزم علم الوكيل وكذا يشترط علم الموكل لورد الوكيل
وبرونه يعني جواز التصرف بالأذن بحاله وإن لم يكن كثيراً ويجب
اتباع ما يشترط للموكل من الشروط المجازية دون غيرها ويلزم
المجمل لو شرطه فاني الوكيل الذي بالعمل الذي يدل المجمل في مقابلته

السبق

مسألة السبق والرماية عقد لازم من الطرفين على التخي
المتولين يشترط فيه ما اشتركت فيه العتد اللازمة واليجاب
على مالك على السابقة على هذين الطرفين ويعين ما يركبه كل
منهما في مسافة كذا فتعين ابتداءها وانهاؤها على أن من سبق متناً
كان له هذه العشرة المبدولة من بيت المال أو من اجنبت أو العشرة
التي بذلها الآخر إذا كان كل منهما قد أخرج عشرة ولو كان بينهما
محل قال على أن من سبق متناً ومن المجمل كان له ذلك والقول مدلل
على الرضا لفظاً ولو كان رعيماً قال على مالك على المرات من موضع
كذا في الغرض الغلاني عشرين رمية عن مؤس كذا ويعين جنسه
بحيث يتساويان فيه وكذا السهم على أن من بادر مثلاً إلى أصابة
حسن من عشرين كان له ذلك مقول قبلت ولو أطلق العقد ولم يحدد
بها درة ولا محاطة حمل الملاحقة على الحاجة فلا يتحقق فضل أحدهما
الآخر إلا بعد الاكمال أن رجوعه به فائدة **مسألة** الوتفد
ينبغي تجسس الأصل والطلاق المنفعة وانقطع التصريح وتمت وفي
وفي جئت وسببت قول والاول اعتبارهم ما يدل على الوقف

اليهها مثل لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأما حوت وتصدق
 وأبنت فلا بد من إقرارها بما يدل صريحاً على الوقت ويشترط القبول
 إذا تشققت الموافقة عليه أما إذا وقف على جهة عامة ففي اعتبار
 القبول من له أمرها قول واعتباره أول ولا بد من القبض
 ممن يعتبر وتوله في صحة الوقف باذن الواقف ولا يشترط
 فورته إنما يشترط فورته القبول كما يشترط في العقد ما يشترط
 فيه العقود اللازمة وبكفي في المسجد أن يقول جعلت هذه النفقة
 مسجداً إذا صلى فيه شخص صلاة صحيحة على قصد القبض باذن
 الواقف وبكفي صلاة الواقف بهذا القصد وقبضه الحاكم بالخلية
 المعتبرة في قبض أمثاله ويقع اشتراط مالابنا في مقتضى العقد
 إذا كان سائغاً وإذا تم الوقف بشرائطه لم يبطل بالتأكل و
 التنازع بحال من الأحوال **مسألة** السكن والعري والرق
 عقد لازم ثمرته تسليم السكن على استيفاء النفقة المدة
 المشروطة فإن كان مقرونة بالعري فهي عري أو بالاسكان فهي سكن
 أو بمدة معينة فهي رقب عبارات ثلث والمقصود واحد ولا بد من

إيجاب

إيجاب اسكنتك أو عورتك أو أرقبتك هذه الألفاظ
 عورتك أو عدي أو شهر وتقول وهو ما دل على الرضا ومن الألفاظ
 التي سبقت غير مرة ويعتبر فورته وكوليها بالعري لا غير
 ذلك من الشروط وصيغة التحبس حبست عليك كذا
 مدة حيوتك فيقول قبلت **مسألة** الحبس والصدقة
 وهما لازمان من الطرفين فيشترط فيهما ما سبق العبة
 عقد يفيد انتقال الملك ويقع على بعض الوجوه لازماً وأكلاً إلى
 التزوم والإيجاب وهنك وملكت وأهدت إليك هذا وكذا
 أعطيتك وهذا لك والقبول قبلت ونحوه **مسألة** الوصية
 عند ثبوت تعليلك العين أو المنفعة بعد الموت فالإيجاب وصيت
 بكذا أو أفعلا وكذا أو أفعله فلا تأخر وفاتي أو قلنا لا يجوز سببه
 أو جعلت له كذا ولو قال عيت له كذا فهو كناية أنها ينعقد
 مع النية والقبول إنما يكون بعد الموت ولا يشترط القبول لفظاً
 بل يكفي الفعل الدال عليه **مسألة** النكاح عقد لازم من
 الطرفين ويعد له ومنعة وصيغة الإلزام زواجك نفسي أو

او انكحتك نفسي او متعتك بالثمن درهم مثلا ولو كان العاقد
وكيلها قال تزوجتك موثقي الى آخر ما ذكر ولو كان العقد مع وكيل الزوج
قالت تزوجت نفسي من موكلك ولا يقول تزوجتك نفسي بخلاف غيره
النكاح من العقود فانه يصح ان يقال للوكيل بعثك والفرق ان الاس
في النكاح يني على الاحتياط التام وحل الفروج لا يقبل النقل
ولو كان العاقد الوكيلين قال وكيلها تزوجت موثقي من موكلك
والقول قبلت لموثقي وفيه كان العاقد وكيل احد الزوجين او رتبة
فلا بد من تعيينه بما يرفع الجهالة اما بالشارة او بالاسم المميز
او بالوصف الرابع للاستراك وصيغة المتعة تزوجتك او انكحتك
او متعتك نفسي او موثقي فلانة بقبلة هذا اليوم او هذا الشهر
مطلبة بمرة درهم فتقبل فتقبل فالاصح عدم الاعتقاد ولو تقدم
القبول على الايجاب فالأكثر على جوازها ولا بد من ايقاعه بالعينة
الاصح انتعذر بكونه بلفظ الماضي كساير العقود اللازمة ولو لم
يذكر المهر في العقد صح في غير المتعة ولا ينعقد النكاح بغير
الالفاظ الثلاثة وصيغة التحليل احللت لك وطلي فلانة او نهت

او جعلتك

او جعلتك في حل من وطئها ولو اراد تحليل متعة الرطبي خاصة
كالنظر واللمس والقبيل فان احللت لك النظر الى بدن فلانة او لمسه
او قبيلها والاصح الاقتصار على لفظ التحليل فلا يتعدى الى الاباحة
ولو كانت الشريكتين وكلا في التحليل واحدا او قال لكل واحدتهما احللت
لك وطئها ولكن ان يقول احللت وطلي عصتي ولا بد من القبول
ونظرة مثل ما سبق ويعتبر مع احوال الشريكتين قبولان التحليل
كل قبول ولا يشترط تعيين مدة بل يكفي الاطلاق ويستحب
حكمه الى ان ينح واذ احل الرطبي حللت المحدثات دون العكس ويجوز
ان يجعل عتق امته صداقها فيعتقها وتزوجها ويجعل العتق
مهرها ولا فرق بين تقديم العتق والتزوج وصيغته ففتك
وتزوجتك وجعلت عتقك مهرها وفي اشتراط قبولها تردد
واستمر الى احوط وفي قول يوتي انه يكفي في الايجاب تزوجتك
وجعلت عتقك مهرها من دون ان يقول واعفتك وصيغة
العتق في النكاح بالعبء والعق ومخوها ففتحت النكاح الذي
بيني وبين فلانة او فلانة وما ادعى هذا العتق وفي نكاح العبد الامنة

مولاه فثبت عندكها او امر كل واحد منهما باعتراف الآخر
 وعقد النكاح باسماه قابل للشرط السابقة التي لا ينفذ في
 مقتضى العقد وانما يجب الوفاء منها بما وقع في متن العقد
 اراد اشتراط شيء من الاجناس غير النكاح وصف ما يشترط
 بصفات السلم وهي ما بها يرتفع الجهالة ولو اعتبر قدر قيمته
 من العقد فاشترط في العقد فهو حسن **نفسه** الطلاق لا بد
 فيه من اللفظ القوي وهو انت او هذه او فلانة او زوجتي طالق
 ولا يقع بغير هذا اللفظ مثل انت طلاق او الطلاق او اني الطلاق
 او طلقت فلانة ولو قيل للزوج طلقت فلانة فقال نعم لم يقع
 وان قصد الانشاء وكذا لا يقع بالكنيات وان قارنها النية
 مثل انت خاليت او برة او حرام او اعندي ولا يقع بالاشارة
 الا مع العجز عن النطق كالاخرس والبالغة مع القدرة
 على النطق ثم لو كتبت العاجز مع النية وقع ولو قال انت طالق
 لرضي فلان فان قصد العرض صح لاقتضائه التلخيص وان قصد
 التلخيص بطل ولو قال انت طالق ان كان الطلاق يقع بك فان جهل

حاله

حاله لم يقع وان كانت طاهرة لان الشك في الشرط يقتضي الشك
 في الشرط مكان تعلينها بخلاف ما اذا علم طهرها فانه يقع ولو
 عقب الصيغة بالمبطل كان قال للطاهر المدخول بها انت طالق
 للبدعة لم يقع ويصح الرجعة في الرجعي باللفظ مثل راجعتك
 ورجعتك واراحتك ولو قال ردتك الى النكاح او اسكتك
 كان رجعة مع النية ولا بد من تجريد الصيغة عن الشرط وبالنقل
 كالولي والتقبيل واللس بشهوة اذا وقع عن قصد لاسيما في النائم
 ورجعة الاخرس بالاشارة وكذا العاجز عن النطق بالخلع ولا بد
 فيه من سوال الخلع او الطلاق بعوض يصح تحملك من الزوج او
 وكيلها او وليها لا الاجنبي مثل طلقني على الف مثلا او اخلفني على
 ذلك او على مالي في ذمتك اذا كان معلوما شمو لا وكذا يشترط في
 كل مذبة ولا بد في كون الجواب على الفور وصورته خلعتك على
 كذا او انت مخلعة على ذلك او انت طالق على ذلك ويشترط
 سماع شاهدين عدلين لفظا كالطلاق وتجريده عن شرط
 لا يقتضيه الخلع بخلاف ما يقتضيه مثل ان رجعت في البذل

وجعت في الطلاق ولو كان السؤال من قبلها او زوجها ما بذلت لك كذا
 على ان تطلق فلانة به او طلق فلانة على كذا فيقول الزوج هي طالق عتبا
 بذلت عنها او على ذلك ولو طلقت طلاقا معوض فخلعها بمجرد اذن لفظ الطلاق
 لم يقع وبالعكس يقع ويلزم البذل ان قلنا ان الخلع طلاق وهو العتيق و
 المبراة مثل الخلع في الصيغة والمزوط وينبغي ان يكون الكراهية من كل
 من الزوجين لما جبه وفي الخلع يعتبر كراهية اياه وكون العتق بقدر
 المهر او اقل لا يزيد بخلاف الخلع الا انه لا يقع بمجرد بل لا بد من
 اتباعه بل يخط الطلاق وسورة السؤال بآرائي على كذا فيقول ج يا ربك
 على كذا فانتم الله طالق الطاهر صيغته انت على كذا كذا هي او كذا هي
 او هذه او فلانة ولا ينحصر في هذه العبارات بل كل لفظ او اشارة
 يدل على تعيينها ولو قال انت حق او عندي او معي كذا كذا هي او كذا
 لو انصرف عن قولك انت كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا
 قصد الطاهر في قولك كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا
 جديك او ذاك او بك او بغيرك او بغيرك او بغيرك او بغيرك او بغيرك
 اتي احرأني او مثل امرأتي وكذا لو قال بك على كذا كذا هي او كذا كذا هي

او بغيرك

او بغيرك او راسك او جديك كذا او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 او شعرها او بطنها او فرجها وكذا لو قال انت على كذا كذا هي او كذا كذا هي
 نفسها فان الزوج ليست بمن الاستمتاع ولو قال انت على حرام
 لم يقع وان ينوي به الطاهر وفي انت على حرام انت على كذا كذا هي
 اتي تردد بخلاف ما لو قال انت على كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي
 انت على كذا كذا هي او انت طالق انت كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي
 انت كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي او كذا كذا هي
 خاصة وان قصدها كان الطلاق رجعا ولو قال على انك ابرأ او الطاهر
 يلزم لم يقع الا بلاء هو الخلف مع ترك وطئ الزوجة بلفظ الوطئ او العيب
 المحشة في الزوج وكذا الا بلاء هو الخلف مع ترك وطئ الزوجة بلفظ الوطئ او العيب
 والملازمة والمباشرة فيقع بها مع النية لا بدونها فلا بد لايعد
 ابلاء ولا ينقض الا باسما الله نعم الخاصة وصيغته والله لا يطيقك
 ابدا او خمسة اشهر مثلا او حتى اذهب الى الصين واعود وهو العتق
 والقباط في المدة ان تزيد على اربعة اشهر على او طنا بخلاف ما
 لو حلف على الامتناع اربعة اشهر فله ان او قال حتى اعود من الرسل
 وهو بخلافه فانه لا يعد ابلاء وضابط هذا ما يحصل في الاربعة

عليها وظننا ان احتمال الحصول وعدمه على السواء ولو كثر اليمين كذلك
كما لو حلف على الامتناع لربعة اشهر ومثل خروجها حلف كذلك لم يكن
موتين ولو حلف بغير الله هو اسمائه كالعنتى وانما رد العنتى
والكعبة والبيتين واللاية عا او التزام صوم او صلوة او غير ذلك
لم ينعقد وكذا لو قال ان وطيتك فلفه على صلوة او صوم ويشترط تحريره
عن الشرط ولو قال لاربعة والله لا وطيتك لم يكن مواليا في الحال ولو
وطى ثلث فاذ افضل كان حكم الالباء ثانيا في الرابعة ولو قال لا وطيت
واحدة ممكن فان اراد تعليق اليمين بكل واحدة ففالا بل من الجميع
فقط على واحدة حث وان اراد واحدة معينة قبل قوله
ولو اراد مبهمة ففى وقوع الالباء وتعلقها لواحدة منها ففى تعيينه
نظروا ولو اطلق اللفظ ولم يرد واحدا من الامور الثلاثة لم ينعقد كونه من الجميع
مسألة اللعان وصيغته بعد الفذبة بانزاع قبل او بعد الزوجية
المحصنة الدائمة البالغة الرشيدة السليم من النقص والكس وان
لم يكن مدخولا بها الا ان يكون سبب اللعان نفى الولد فيشرط كونه
لاحقا به فانه لو كان يستلزم الدخول ان يتولى الزوج اربع مرات
تلقين الحاكم اشهد بالله انى لمن الصادقين في امره فلا نة

او هذه او زوجتي بحيث يميز ثم يلف الحاكم ويخوته فان رجع
او نكل عن الحال اليمين حده وسقط اللعان وان اصر امره ان
يتولى مرة ان لنة الله على ان كنت من الكاذبين فاذا
قال ذلك وعظما الحاكم وخوفها وقال لها ان عذاب الدنيا اهلون
من عذاب الآخرة فان رجعت نكلت عن الحال اليمين رجها وان
اصرت امرها ان يتولى ان غضب الله على ان كان من الصادقين
ويشترط ان يكون ذلك عند الحاكم او موثوقه ولا بد من الشفيع
بالعربية مع الامكان واعتماد هذا الترتيب ورجاية لفظ الشهادة
على الوجه المذكور وكذا اللفظ الجلالة واللفظ اللعن والعصب
واللفظ الصدق والكذب مع لام الابتداء والمولات بين الكلمات
وسبق لعان الرجل وقيا معها عند لعان كل منهما **مسألة**
العتق وصيغته من جازية التصرف انوت او هذا او عبدى
فلان حر او عتيق او عتق ولا بد من وقوع اللفظ على قصد الانشاء
فلو قال لمن اسمها حرة انت حرة على قصد الاخبار لم يفتق
بمخلاف ما لو قصد الانشاء للعتق ولو جهل قصده وان كان استعلاء

بعد زناه طلاقه من غير كراهة من ابيها في اوقات ان كانت حرة او متعت

رجع اليه وصل قوله وان تعذر لم يحكم بالعق بجزء الاحتمال
ولو قال باحر او باعتق لم يقع وان قصد الانشاء ولا بد من كونه
على وجه العترة وان صرح بها في الصيغة كان اكمل ولا يقع بغير
التحرير والاعتاق سواء كان صريحا نحو فكل الرقبة وازالة قيد الملك
او كتابته نحو انت سارية او لاسيبل عليك وكذا الراجع بالاشارة و
الكتابة الا مع العجز عن النطق ولا بغير العربية مع القدرة عليها
ويجب فيها مراعاة مادة اللفظ وصورة وبشرط تميزه فلا يقع خطأ
على شرط او صفة مثل ان دخلت الدار واذا طلعت الشمس ولو
قرنه بشرط لم يصح مثل انت حرة على ان عليك خدمة سنة مثلا او ما به
درهم وبشرط قبول العبد في الثاني فيبطل العقد ان لم يقبل بخلاف
الاول ولا بد من ايقاع العقد على الجملة او على جزء شائع مثل نفسك
او ثلثك بخلاف ما لو قال يوك او رجلك او يوك او يدك او
جذرك او لوقع قوقعة **مصل** التدبير صيغة تقتضي حق
الملوك او عتيق ولو قال انت مدبر فني وقوعه نظره ولو عتقه بقوله
فاذا مت فانت حرة صح إجماعا ولا فرق في ادوات الشرط بين ان تقول

ان مت

ان مت او اذا مت او متى مت او اتي وقت حرة وكذا الفاظ
وكذا الفاظ التدبير مثل فانت حرة فلان ويميزه اوبى والتدبير ينقسم
الى مطلق كما سبق ومقيد مثل اذا مت في سفر في هذا او في سني
بذره او في مرضي او شهدي او بلدي فانت حرة ولا يقع معلقا بشرط
او صفة مثل ان قدم زيد او اذا اهل سؤال فانت حرة بعد وفاتي
وقد يسهل من الفرق بين هذا وبين المقيد ولو قال الزنا لاني
اذ امتنا فانت حرة انصرف قول كل منهما الى تقييد وصح التدبير
ولم يكن ذلك تعليقا على شرط ولو فانت احد هما بتقييد خاصة
احقق بالاعتاق بخلاف ما لو قصد اعتمقه بعد موتها مع انالة
يبطل التدبير **مصل** الكتابة وهي معاملة مستقلة بغير البيع
وهي عقد لازم من الطرفين سواء كانت مطلقة او مشروطة على الاتي
فانه يجب على العبد السعي فيها ايضا ويجبر عليه لو امتنع وبطل
بالتفائل وبلا براءة من مال الكتابة فيعتق وبالاعتاق وبالحجز في
المشروط فالواجب ان يقول كانه يملك على الف مثلا واجلكل فيها
شهر على ان تودي جميعا عند آخر الشهر او في نجدين مثلا او ثلثته

ولا بد من تعيين النجم كرام عشرة أيام أو خمسة عشر والقبول
قبلت وكل ما جره مجراه من اللغات الدالة على الرضا به إذا كانت
مطلقة ولو كانت مشروطة أضاف إلى ذلك قوله فان حيزت فانت
رق في الرق ومما شرطه الموالى على المكاتبه في العقد ان اذ لم يخالف
المشروع ومن يجب في كل من الصيغتين الى قوله فان اذيت فانت
حزينة احتمال فان لم يوجد فلا بد من نيته **مسألة** البين فاما
تتعقد باللفظ الدال على الذات المتقدمة مع النية مثل والله
وبالله وتالله وهالله وامين الله وايم الله وم الله ومن الله م
الذي نفسي بيده وتقلب القلوب والابصار والاول الذي ليس
كذلك شيء والذي تلقى الجثة وبوي النسرة او باسمائه المختصة به
مثل الرحمن والقديم واللازمي او باسمائه التي ينصرف اطلاقها اليه
وان اطلقت على غيره مجازا مثل الرب والخالق والرازق بشرط
العقد في الجميع لا بونه ولما ينصرف اطلاقه عليه كما لو جرد
والحي والتسميع والبصير وان نوى بها الحلف والبقدره الله وعلم
اذا قصد المعاني بخلافه ما اذا قصد كونه فم قدرة اوداعه ولو قال

وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله ولعزائه واسم بالله
واحلف بالله واسم بالله وحلفت بالله وحق الله ان قصد
به الله الحق او المستحق للملابه في قول لا ان قصد به ما يجب لله
على عباده وكذا لا ينعتد لو حلف بالطلاق والعقاق او الخواص
المشقة كالبنيمة والامة عليهم السلام او البراءة من الله تعالى
او من رسوله او احد الائمة عم على قول توقي ونحو ذلك **مسألة**
بشيء الله نعم يوقف البين مع الاتصال عادة فلا يضرب النفس
والسعال ونحوهما والنطق به فلا اثر لئنه من دون نطق به
مسألة المعتز التزام المكلف المسلم القاص طاعة مقدورة
ما وبها القربة بقوله ان عافاني الله مثلا فله على صدقة او صوم
او غيره مما يعتد طاعة ومثله ان ونفى الله الحج او اعطاني مالا
مثلا او احاطني على منع النفس من العصبية فله على صدقة وهذا
نذر المبر والطاعة ولو قال ان عصيت الله فله على صلوة
على قصد منع النفس من العصبية انعتد وهو قدر الحاج والغضب
ومنه ما لو قال ان لم اجد مثلا فله على صلوة على قصد الحث على

الفعل ويصح النذر بغير شرط على أصح القولين وهو المختار به
ولا بد من إجماع التلخيص بالصيغة فلو نواها لم ينعقد على الأصح
نعم يستحب الوفاء به ويشترط في المنذور أن يكون طاعة معتدرا
بكتاف الميمن فأنها ينعقد على المباح إذا تأسى فعل وتركه
في الدين والديار والعهد كالنذر في ذلك وصيغته عاهدت الله
أو علي عهد الله أو أنه من كان كذا فعلى كذا ولو جرده عن الشرط
مثل علي عهد الله أن افعل كذا ويشترط فيه ما يشترط في النذر
والخلاف في انعقاده بالنية كما النذر الأخذ بالشفعة قد يكون
فعلا بأن يأخذ الشفع ويدفع الثمن أو يرضى المشتري بالصبر فلكه
ج وقد يكون لفظا كقول اخذته أو ملكته أو أخذت بالشفعة وما أشبه
ذلك ويشترط علم الشفع بالثمن والمثلن معا ويجب سائر الثمن أو لا
فلا يجب على المشتري الدفع قبل عقد تفتن الجديدة أن يبرأ
أحد الموعدين فأنه كذا على أن تصرفني وانصرف عن دفع غني
ادفع عنك وتعقل غني واعتقل عنك وتدثني واركنك فعقل آخر قلت
ويؤمن العقد المأذمة فيلزم فيه ما يلزم فيها وصورة حكم الحكم

الذي

الذي لا ينقض أن يقول الحكم بعد استيفاء المذمات حكمت
بكذا أو أنذرت أو أمضيت أو أقررت أو ادفع اليه ماله أو خراج
من حقه أو بأجره بالبيع ونحوه ولو قال ثبت عندي أو ثبت حقك
أو أنت قد قتت بالحق أو دعواك ما بينة شرط لم يعد ذلك حكما والفرق
بينه وبين الفتوى أن متعلقه لا يكون (الأشخاص) ومتعلق الفتوى كل
والحكم بالحق وبالسف وبالفلس قسم من الحكم وأخذ المال في الدين
ونحوه خاصة في موضع الجواز لا يشترط فيه اللفظ بل كلف الفعل
المعقود به بدل على إرادة ذلك وإن أتى بصيغة تدل على ذلك كان
أولى وكذا التملك للعبد الجاني عدا أو خطأ **فصل** وأما الزاد
فليس من العهود والایقاعات في شيء لأنه ليس بانشاء وإنما
هو أخبار جازم عن حق لازم للخبير وضابطه كل لفظ دال على
اشتغال ذمة المترسخ كقول علي أو عندي أو في ذمتي أو
تلي كذا بالعبرة وغيرها بشرط علمه بمحل ما لم يخط به ولو قال
نعم أو أجهه عقيب قول المدعي أن عليك كذا فهو إقرار ومثل قول
عقبت صدقت أو أبرأت أنا مقدر لك به أو بدعواك وكذا لو قال

فقبيلك أياه وبعثني أو وهبني أو بعني ونحوه وكذا لو قال
ليس لي عليك كذا فقال بلى ولو قال نعم فني كونه اقرارا قولان
أصحهما المسألة بخلاف ما لو قال اتزنه أو وزنه أو اخذه
أو عده أو علق الأقرار بشرط بطل له على كذا أن دخل الوار أو
إذا خلعت الشمس وإن كان التعليق بشئ الله تعالى على الأصح
الآن يصح بأنه قصد التبرك وكذا لو قال إذا جاء رأس
الشهر الآن يقر بأداة التأجيل ومثل ما لو قال إن شهد
فلان فهو صادق وإن شهد فانه لا يكون مقرا في شيء
من ذلك ولو قال له في داري أو في مدينتي من أبي كذا
فان قال بحق واجب أو بسبب صحيح أو نحوه لزم وإن الخلق
في كونه اقرارا قولان صحهما نعم ولو اجمع الاقرار في شئين طلب
بالبيان ولو اقر بلفظهم فهو أنواع ولو استثنى من المقترحة
نكاح أقسام وأحكام وجميع ذلك مذكور في معادته من كتب
الاصحاب رحمهم الله نعم فليطلب من هناك ولكن هذا آخر
الرسالة والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله الطيبين
تمت

صدقت عقد المتعة إذا جرى بين الزوجية
والزوج ومعلوم أنه لابد في صحة عقد المتعة
من ذكر المهر وتعيينه وكذا ذكر الاجل وتعيينه
بما لا يحتمل الزيادة والنقصان فيقول المرأة
زوجك نفسي بقية هذا اليوم بعشر نكاحات
شلا فيقول الرجل قبلت ولو جرى العقد
بين الزوج ووكيل الزوجية قال الوكيل زوجك
مؤكدي فلا نه بقية هذا اليوم بعشر نكاحات شلا
فيقول الزوج قبلت ولو عقد وكيل الزوج
مع الزوجية قالت زوجت نفسي من مؤكديك
إلى آخره ولو جرى العقد بين الوكيلين قال
وكيل الزوجية زوجت مؤكدي فلا نه من مؤكديك
فلا نه مدت كذا بكذا فيقول وكيل الزوج قبلت
مؤكدي ولو وكلت الزوج في العقد له عليها فيقول
زوجت نفسي مؤكدي فلا نه بقية هذا اليوم بعشر نكاحات
شلا ثم يقول قبلت لنفسي ولو قدم الزوج القول



VA, 15, 16



خطی